

القنوات التلفزيونية الجزائرية بين متطلبات التنمية ورهانات الديمقراطية

The Algerian Televisions Channels between the Development Requirements and Democratic Bettings

جامعة وهران 2 محمد بن احمد – وهران - الجزائر	علم الاجتماع الثقافي	طالب دكتوراه. تواتي تكوك Doctorant. Touati Tekkouk touati_univ@yahoo.fr
DOI:		

ملخص

إن المتتبع لاسطوغرافيا الإعلام في الجزائر المستقلة يلاحظ العديد من الأمور خاصة في الانتقال من الأحادية إلى النظام التعددي إضافة إلى الانفتاح على العالم ككل وطفرة الثورات التكنولوجية الإعلامية السريعة خاصة على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي ، هذه الملاحظات تؤسس لتساؤلات عديدة من حيث التقنين والممارسة كوظيفة والممارسين كمهنيين أو موظفين ومن حيث التوظيف والتجاذبات حول الخيارات التنموية بين السياسات الرسمية والاعتراضات أو الاثراءات أو الانتقادات التي عُرزت بفتح مجال السمع البصري هذا التتبع يقودنا إلى محاولة تبين أي إستراتيجية إعلامية تنموية تبدأ من القطاع وتخاطب الرأي العام ككل من أجل خطة إنمائية شاملة تشرك جميع الأطراف ضمن ما يسعى بالديمقراطية التشاركية ووفق ما تقضيه المسؤولية الاجتماعية لجميع الفاعلين (سلطة، مجتمع ، مؤسسات إعلامية خاصة).

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ الديمقراطية؛ المسؤولية الاجتماعية؛ الاعلام التنموي؛ الشراكة الاعلامية .

Abstract

The follower of the media estography in independent Algeria notes many things, especially in the transition from unilateralism to a pluralistic system in addition to openness to the world as a whole and the rapid technological revolution in the media, especially at the level of social media, these observations establish many questions in terms of codification and practice as a job and practitioners as professionals or Employees in terms of employment and tugging about development options between official policies and objections, enrichments or criticisms that have been strengthened by opening the field of audiovisual This tracking leads us to an attempt to identify any development media strategy that starts from the sector and

addresses public opinion as a whole for a comprehensive development plan that includes all parties within the so-called In participatory democracy and according to the requirements of social responsibility for all actors (authority, society, private media institutions).

Keywords: Development; democracy; social responsibility; developmental media; media partnership.

مقدمة

سارعت الدولة الوطنية بعد الاستقلال إلى تأميم مبنى الشهداء لأنها كانت واعية كل الوعي بأهمية وسائل الإعلام كقوى ناعمة لها الكثير من التأثير على سلوك ووجدان وعقول الأفراد والجماعات هذا الوعي لم يكن متأخرا بل برز إبان اندلاع الثورة الجزائرية بالتماسها للكثير من الدول الشقيقة منابر تنقل منها صوت المكافحين من اجل عودة السيادة الجزائرية من خلال وسيلة كانت في غاية الأهمية آنذاك ألا وهي " المندياع " لتعبر عن حجم مشروعية القضية ولتحشد الكثير من المناصرين وتعبئهم ضد بطش وجبروت المستدمر الفرنسي .

ولا مناص من التعامل مع ما تفرزه ثورة الاتصالات والتكنولوجيات من وسائل وآليات في غاية الجودة والعبقرية و العصرية بفضل ما تقدمه من تيسير للحياة حتى أولئك المنغلقون و الدغمائيون على أصول فكرية او ايديولوجية تراهم يرفضونها لفظ بادعائهم أنها بدعة أو حيل جديدة تهيم بها البورجوازية على العمال وكافة الشعب إلا أنهم لا يلجؤون إلا إليها لنشر دعواتهم ورسالاتهم .

وعليه أو ما يمكن قوله أنها أصبحت حتمية اجتماعية لا مفر منها وهذا ما أثبتته الثورات العربية الأخيرة حيث كانت في بداياتها ثورات ناعمة بامتياز كونها أخرجت الشباب من العالم الافتراضي لتعيدهم إلى العالم الواقعي الذي فروا منه ابتداء ولكن للذي يريدون أن يعيشوه، حاملين شعار " إما أن تغيروا أو تتغيروا " ، وأمام هذا الوضع الإقليمي الجديد وجدت الجزائر نفسها مقابل أحداث تاريخية جسام سارعت فيها لإعداد حزمة من القوانين التي من شأنها مسطرة الوضع الراهن، بمرونة معهودة على النظام السياسي كما كان العهد سنة 1989 بفتح المجال لأقلام صحفية كانت موضوعة وأحبار مغلوقة ، لتفتح مرة أخرى سنة 2012 المجال السمعي البصري أمام أفواه كانت بكماء واعين عمياء وأذان صماء.

هذا الموقف غير كاف سواء داخليا أو خارجيا أمام الكثير من المعطيات والقضايا الكبرى أهمها التنمية و الديمقراطية ، لأنها تطرح العديد من الانشغالات الإستراتيجية والتنفيذية على المدى القريب والبعيد والمتوسط، لدولة ومجتمع يريد أن ينعقد من التبعية والتخلف وينتقل من حال سيء إلى أحوال جيدة أكثر تقدما وازدهار وتحررا أمام رواسب تعيق وتعطل حركته، لكن المشهد في الجزائر تغير بكل تجلياته و ظهر فاعلون وناشطون آخرون خاصة في الميدان السمعي البصري وعليه وعلى ضوء ما تقدم نطرح الأسئلة التالية :

1. ما موقع التلفزيون الجزائري من كل هذه المعطيات الجديدة ؟
2. عن أي تنمية نتحدث ؟
3. ما مدى التزام الإعلاميون بالضوابط القانونية وهل تؤثر على أدائهم المهني وعلى الحريات و الحقوق بصفة عامة؟
4. هل للقنوات الفضائية القدرة الكاملة لمواجهة التحديات الموجودة منفردة أم لابد من عمل مشترك و جماعي وفق خطة أو مشروع معين ؟

1- مفهوم التنمية

يعرف مفهوم التنمية حالة من التراكمية المعرفية التي سعت إلى تحديد جوهرها ولاشك أيضا أن هذه التراكمية خضعت لمعالجات إبستمولوجية من شأنها تخرج مفهوم دقيق نهائي ضمن مجموعة من التعاريف المختلفة التي خضعت لتجارب معينة ضمن أطر محدودة منتهية في الأخير إلى مصب واحد لتنتقل بصورة فرضها التاريخ العلمي من الخاص إلى العام ومن ضمن تلك التعريفات التي احتواها هذا المسار نذكر:

النظرة التي اقتضت على النمو الاقتصادي أي على مستوى دخل الفرد والتي ساوت بين التنمية وبين التصنيع و التقدم التقني (كعباش، 2007، ص.39)، إلى جانب من اعتبر هذا المفهوم حالة من حالات إشباع الحاجات الاجتماعية أو نوع من أنواع الرعاية في إطار ما يسمى الخدمة الاجتماعية التي يتقدمها الدولة لمواطنيها في مجالات متعددة كالتعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني التي تهدف إلى تنمية المجتمع المحلي وتعزيز التفاعل الاجتماعي بين الأفراد وتقوية حس المسؤولية اتجاههم في جو يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية (الكاشف، 1985، ص.27).

هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك من يرى إن التنمية هي أوسع بكثير من الحديث عن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية التي حظيت ولمدة طويلة باهتمام المخططين الذين يؤكدون إن النمو الاقتصادي سيؤدي بالضرورة إلى نمو في بقية المجالات الأخرى والشاهد على هذا تجارب التنمية التي كانت تتركز على هذا التصور في بلدان كثيرة لم تؤدي إلى تنمية في مجالات أخرى وكمثال على ذلك بلدان عربية قامت ببناء وتطوير البنى التحتية ولم تحقق نمو اقتصاديا ولا تنمية اجتماعية.

كما يوجد أيضا من يجعل كل من التقدم والتطور مصطلحات مرادفة للتنمية وكل هذه المصطلحات لا تخرج عن إطار مفهوم التغيير.

كما يوجد من يربط التنمية بالإنسان أو تحديدا بالفرد فقط إذ يعتبره ثروة حقيقية وبالتالي أي خطوة نحو التنمية يجب أن تكون صوبه إذ به يبني المجتمع وتبنى الدولة و الأمة ولذلك يجب ان توسع اختياراته وتوفر له عيش كريم وحياة صحية مستقرة وعمل دائم.

وفي الأخير كحوصلة نهائية وكعرض لنوع من الإجماع الأكاديمي حول مفهوم التنمية لا يمكن القول عنها إلا " إنها نوع من التغيير الاجتماعي المنظم والموجه، إنها التحريك العلمي المخطط لمجموعة العمليات الاجتماعية، الاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من اجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها " (الجوهري وآخرون، ص.09).

إن عملية الإقلاع التنموي كما هو واضح ليست عمل المؤسسات و الإدارات العمومية فقط و ليست عمل الجماعات التي تعمل في أطر سياسية أو ثقافية أو مدنية وليست عمل أرباب المال والأعمال من يملكون الأفكار والأبدان بل عمل الجميع ، وهذا الجمع أو الشبكة الاجتماعية التي تتكون وفق النظرة البنائية من أشخاص وأفكار وأشياء لا بد لها من (مؤثر منبه) أو كما يقول ابن خلدون من دافع وهذا الدافع لا بد أن يوضع في دورة تمتاز بالحيوية و النشاط و الحضور الدائم أي الاستمرارية وهذه الديمومة يجب أن لا تقتصر على فعل الاعتياد الكمي أي التكرار بنفس القوالب والأنماط والأساليب والأوجه بل لا بد من أن تكون سلوك منضبط و ملتزم قائم على عمل كيفية تحكمه ذهنية التنويع و ذلك من أجل تجنب الملل و النفور و لا يكون كل

هذا إلا في ما نعيشه الآن من حتمية إعلامية تشكل جوهر الجدول التاريخي المعاش القائم على القيم (الأخلاق) و القيمة (المادة) و الصورة كأهم وسيلة من وسائل الإنتاج (المتصارع) علما ، فمن أحسن إنتاج الصورة في بعدها الفني و التقني و الفكري (الإيديولوجي) و وضعها في حلبة (حملة الصراع الدعائي) الترويجي وفق تصور ناضج وواع بالزمان و المكان و الاحتياجات و الرغبات استطاع أن يحقق استجابات و مواقف مطلوبة.

فهو في الأخير لا يشبع رغبة خاصة و نزوة فردية بقدر ما يحقق يقظة اجتماعية و نهضة أمة و تقدم مجتمع و دولة نحو التقدم و الازدهار بوضعها في المسار الصحيح و الطريق السليم بهذا الشكل يصبح للعمل التعبوي القدرة على التحسيس و رفع مستوى الوعي و تجنيد كل قادر على مواجهة المشاكل و تجاوزها و كما قال مالك بن نبي الصعوبات دليل على النمو أي أنها دليل على العمل و الحركة و الإرادة الراجعة في الخروج من الركود و الجمود إلى الإقلاع و النماء و عليه التنمية لا تقتصر على أطراف معينة أو هيئات محددة (عامية أو خاصة) ولا تختصر في مجالات معينة (اقتصادية و فقط) كما يرى البعض و إنما هي منظومة كاملة و متكاملة لكن واقع الحال دائما يفرض بعض الأسئلة الأولية على شاكلة من قبل هل البيضة أولا أم الدجاجة أم الحصان أو العربة؟

ومن بين هذه الأسئلة هل ننمي بالإعلام أولا أم ننمي الإعلام أولا ؟

2- التنمية الإعلامية أم الإعلام التنموي

لا شك أن الإعلام التنموي ارتبط بوسائل الاتصال الجماهيري أي وسائل الإعلام الثقيلة و قد ساعدت هذه الأخيرة في تقريب المسافات و تضيق هوامش الاختلاف و جعل الحوار و الاستماع للرأي المعاكس ممكنا و مرحبا به لأنها كرست ثقافة التنوع و التعدد و قد يكون رأيي صواب أو رأيك بمعنى أنها أسست لأرضية الممكن و معرفة الحق بصاحب الرأي و الحججة لا بصاحب السلطة و القوة، وهذا الذي أرست له مطبعة غوتمبرغ قديما أين جعلت فعل القراءة (المعرفة) متاحا للجميع أين قضت على الاحتكار الكهنوتي و البرجوازي و من هنا بدأت شرارة الثورة الاتصالية و المعلوماتية و المواصالية و أصبح العالم مجرد قرية صغيرة على تعبير ماركس و استمر هذا البركان المعلوماتي ولم يخمد

إلى الآن فكل يوم نسمع الجديد وأحدث التقنيات والبرامج المستحدثة والتي لم تقتصر فقط على أجهزة الحاسوب أو النقال بل تعدها إلى الميكانيكا و العمران وغيرها الكثير، الكثير، فالإعلام يشهد طفرة تنموية وإنمائية متصاعدة و متسارعة بشكل رهيب جعل الحياة بسيطة و معقدة في آن، بعض الدول كانت الحاضنة الأولى لهذه الانجازات نشأة و رعاية و البعض الآخر لحق بالركب و البعض الآخر استفاد منها بحكم ما لديه من الأموال و البعض الآخر يحاول التقليد بما لديه من إمكانيات بشرية و مادية و البعض الآخر ينتظر، أما ما يتعلق بتلك الدول المتقدمة التي استفادت من تلك الانجازات فقد وظفتها حتى في سياساتها العامة خاصة ما يتعلق بالجانب البيروقراطي فأصبحنا الآن نسمع بالحكومات الالكترونية و أصبحت كل الخدمات المطلوبة من قبل المواطنين ملبات و متوفرة بأمر يكتب من على لوحة المفاتيح ، و بإمكانه المشاركة في الانتخابات من خلال الشبكة الإلكترونية أيضا.

كل هذه الابتكارات و الإبداعات و الاختراعات تحققت برفع الوصاية على العقل البشري و إعادته إلى موقعه الطبيعي أي حينما تحرر من الخرافات و الأساطير و أصبح ما يقوم بوظيفته العادية ألا وهي(التفكير) و التفكير بحرية و إن وقع فيما بعد في الأدوات و جر إلى براءين البرجوازية المتوحشة و أصبح مجردا من كل خلق (قيم) و مثل إنسانية ، ليتحول إلى وسيلة تجارية مربحة و لا يمكن أن نتصور الإعلام و التنمية خيطان متوازيان لا يلتقيان و لكن يجب ألا نتصور تنمية بدون إعلام و ألا نتصور تنمية حقيقية و فعالة دون تحديث دائم و متجدد لوسائل الإعلام سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو البث أو التوزيع أو التكوين العالي للتقنيين و المهندسين و المبرمجين و المقدمين لأن في الأخير العمل الإعلامي صناعة و لابد لهذه الصناعة من احترافية عالية و جودة ، فالسوق أصبح قائم على المهرجة و إثارة البلاغة البصرية و الصوتية قبل الخطابية .

إن كانت هذه الذهنية هي المعمول بها في الخارج ترى ما وضع الصورة في الجزائر؟

3- التلفزيون الجزائري العمومي

لقد أدركت السلطة الجزائرية دور الإعلام و أهميته في الحفاظ على الشخصية الجزائرية و تنشئتها و تكوينها لذلك سعت بعد الاستقلال مباشرة إلى تأميم مبنى

التلفزيون و الإذاعة يوم 28 أكتوبر 1962 ، كمسعى ثوري من شأنه إتمام السيادة الجزائرية على كل المؤسسات الموجودة على ترابها رافضة اتفاقية ايفيان التي ارادت ان تجعل من الإعلام في الجزائر إعلام بلغة و مضمون فرنسي و على إثر هذه الخطوة استقال كل الصحفيون الفرنسيون و خلفهم جزائريون عملوا في جيش التحرير الوطني كصحفيين و مراسلين في المناطق التي رابطوا فيها (شطاح، 2015).

لقد كان التحدي كبير أمام الدولة الوطنية الحديثة. فالرهان الأول كان في توفير و تغطية كبيرة للقطر الجزائري في أجهزة البث و الاستقبال وذلك من أجل دخول كل البيوت الجزائرية و ظهر ذلك جليا في الميزانيات الكبيرة التي وفرت لهذا القطاع في جوانبه الثلاث و هذا جدول يوضح ذلك:

المخططات	الإذاعة و التلفزيون	وكالة الأنباء	الصحافة المكتوبة
المخطط الثلاثي لسنة 67-69 والمخطط الرباعي لسنة 70-73	%96.04	%0.52	%3.43
المخطط الرباعي الثاني لسنة 74- 77	%92.53	%1.06	%0.41

إضافة إلى تحديات أخرى كتعريب النشرة الإخبارية لتبث أول نشرة معربة سنة 1972 و برامج أخرى والانتقال من البث بالأبيض والأسود إلى البث بالألوان (بوزيان، ص.ص 105-106)، و من البث الكهرومغناطيسي إلى البث الفضائي و رقمنة الاستوديوهات و هذا من أجل تحسين الخدمة و التركيز على ما يسمى بالإعلام الجوي من خلال فتح محطات تلفزيونية و إذاعية و قنوات فضائية جديدة متخصصة كالقناة الخامسة وأخرى ناطقة بالأمازيغية و الفرنسية .

قبل هذا جرت على ارض الوطن الكثير من التحولات الاجتماعية كان أهمها و أبرزها أزمة أكتوبر 1988 لتعلن بطريقة حادة و عفوية عن مشكلات اقتصادية و

اجتماعية و سياسية تتعلق بالخبز والعمل و المأوى، لكنها أيضا تعلق بحرية التعبير كحق طبيعي كون الإنسان بطبعه كائن (سياسي).

على اثر هذه المطالب اجريت العديد من التعديلات الدستورية و القانونية اين فتح المجال لحرية التعبير بشكل كبير مع قانون الإعلام لسنة 1990 الذي سمح بولادة منابر إعلامية صحفية جديدة وكاد يفتح المجال الفضائي للقنوات الخاصة أيضا سنة 1998 مع الرئيس اليمين زروال لولا مغادرته الرئاسة وكذلك سنة 2002 لولا بعض الأحداث التاريخية (المفاجئة)، فكما كانت سنة 2004 سببا لتأجيل النظر في قانون الإعلام كانت سنة 2012 سببا في الإفراج عنه كتحويلات من شأنها فتح القنوات الفضائية الخاصة كبادرة من شأنها التعبير عن الإنفتاح الديمقراطي و تطلعات الشعب الجزائري للكثير من الحريات و لحفاظ على أمنه و استقراره في ظل منطقة مغربية و شرق أوسطية تعاني من الفوضى واللااستقرار و المستقبل الغامض لا على خريطها الجغرافية فقط ولكن أيضا على خريطة قنواتها الفضائية فهي إما قنوات دينية بعقلية قرن أوسطية او إبتدالية بدعوى أنها ترفهية إلا أن كل محتواها هابط و رخيص، وإخبارية تخدم أجندات عربية بنزعات إيديولوجية متصارعة.

4- فضاؤنا الإعلامي واقع و طموحات :

إذا كان للغزو الثقافي صدمة حضارية كبيرة ذات نزعة تخريبية من شأنها تحطيم و تذويب كل الأشكال و الأنماط التربوية التي تحكم وجدان و سلوك الفرد المسلم العربي ، فتفسير كل هذا مرده إلى ما قاله ماكلوهان الوسيلة هي الرسالة ، فنحن نكدس كل الوسائل و نحن تحت وطأة الانهار العظيم بها و بنفس الدهشة اقتبسنا ما تنشره من مضامين ظنا منا أنهما كيان واحد فإذا ما نحن فصلنا الجسد عن الروح تعطلت و ماتت العملية الإعلامية و لكن الأمر كان خلاف ذلك فقبل كانت المعاناة من تبعيات بتسميات مختلفة لتتراكم بتبعيات تقنية و إعلامية و على ضوء هذا زاد الحال تعقدا و تفسخا و تشوها ، فلبلت العقول و العواطف و افتقدت القيم و المعايير و المرجعية الفكرية هذا الذي ذهب له د،عزي عبد الرحمن(إذ يقول أن القراءة التحليلية في مضامين وسائل الإعلام وتكنولوجيا الإتصال في المنطقة العربية تشير إلى شح فكري سميته < بالعجز القيمي > (عزي، 2011، ص.24).

هذا ما وصف له المفكر مالك بن نبي إذ أسماه بالقابلية للإستعمار وما أسماه أيضا عزي عبد الرحمن بالقابلية الإعلامية للتبعية > فالإعلام الذي قام باستيراد البضاعة الإعلامية الغربية في أشكال الأفلام والمسلسلات وبرامج تافهة وأخرى ... وقبولها و دبلجتها و بناء جمهور يتعلق بهذه المضامين إما يتعلق بتعبيرنا بالقابلية الإعلامية للتبعية < (عزي، ص. 20).

مرجع كل هذا النظرة الرأسمالية للإعلام إذ حول لصناعة تستطيع قولبت كل شيء و تخريجه في سلع قائمة على مشروعية ما يطلبه المشاهدون و ما يطلبه المشاهدون معروف في عقولهم العاطفية الباطنة و في النزعة الإستغلالية للقائم بالإتصال الذي يقوم بمخاطبة الغريزة وفق مبدأ كل محجوب مرغوب، ليجعل من الجسد بضاعة ضامنة للمشاهدة ورفع الأسهم الأوديمية لكل بارون.

إن الأوبئة التي طالت الحقل أو المجال الإعلامي الفضائي العربي ليست هذه فقط بل أيضا تلك الخطب الدعوية الدينية ذات النزعة الماوضوية الإختزالية، فهي تاريخية لأنها رفضت الواقع و تريد إرجاع كل شيء إلى مواقيت موعلة في القدم و تريد فهم و تفسير ما هو كائن بأساليب و نصوص فقهية هي إما معطلة أو ميتة أي أنها رافضة لكل تجديد زاعمة أن الحقيقة ملكها لوحدها و ما سواها هو البدعة و الضلالة (عزي، ص. 187)، و أخرى أرادت أن تكون نخبوية ثقافية ذات نزعة إخبارية لديها القدرة على الإحاطة (التغطية) و التحليل، و استقطاب صفوة إعلامية تمتاز بالكفاءة والخبرة العالية هذا ما أعطاها صدى واسع لدى الكثير من الجماهير العربية و الإسلامية و حتى العالمية كونها استطاعت أن تعطي للساكتين و المضطهدين صوت ليتكلموا عن مسائل و قضايا كانت عبارة عن طابوهات في أوطانهم كما استطاعت أن تفضح زيف الغرب في غوانتانامو و أبو غريب بادعائه الدفاع عن الديمقراطية، لكن في الأخير فشلت بسبب ابتعادها عن الموضوعية و الاحترافية و خدمتها لأجندات خاصة على حساب خطاب الوحدة و العمل والتضامن المشترك كما أنها خسرت الكثير من متابعيها بسبب أخبار الموت و كأنها أصبحت قنوات حوادث أو بيت عزاء،

هذا الوضع إجمالا يؤشر إلا على (...فائض في الرأسمال المادي و الرمزي من خلال عدد و حجم الفضائيات فإن هناك عجزا قيميا بارزا في هذه الأخيرة و هو المتغير

الأساسي في تفسير هزيمة هذا الفضاء الرمزي أمام تحديات هذه المرحلة التاريخية وتطلعات الأمة في مجال البناء القيمي والعمراني للحضارة) (عزي، 2005، ص.158).

هو ضعف في استغلال هذه الثروة الهائلة المادية و البشرية و التراثية و إيجاد المركب العقلاني الذي من شأنه تفجير الطاقات الخلاقة و تحقيق الفعالية الحضارية المطلوبة.

إن كان هذا حال الفضائيات العربية فترى كيف هم المشهد الفضائي الجزائري ؟

5 - واقع الفضائيات الجزائرية

لاشك أن العمل التلفزيوني يتطلب بنك من الطاقات الضخمة و شبكة من العلاقات العامة الواسعة يمكنه من العطاء المستمر، لكن كل هذه الأولويات ناقصة ومحددة بفعل ظروف ذاتية نابعة أصلا من طبيعة هذا العمل فلا يمكن الحديث عن جودة في الإخراج من ناحية الصورة و الصوت و لديك مهندسين و تقنيين يمتازون بالكفاءة النظرية (الفطرية) و أول تجربة يخوضونها هي أولى ما تلمسه أناملهم كعمل ميدني و في ظروف عمل قاسية و السب في ذلك هو نقص الإطارات و هذا ما يترتب عليه جهد مضاعف مما ينعكس سلبا على المردود، خاصة أمام حجم القنوات الهائل الذي ظهر كظهور الفطريات.

لقد استطاعت الكثير من القنوات أن تستقطب صحفيين لامعين في مجال الصحافة المكتوبة وغيرها وقله منهم أو مهن كان لهم أو لهن رصيد من الخبرات المكتسبة داخل الوطن و خارجه للاستفادة منهم و لتكوين مجموعة الشبان الصحفيين الجدد القادمون من الجامعة بسير ذاتية فارغة من التكوين اللازم في إعداد الأخبار أو الحصص و تقديمها و إدارتها و لكن هذا لم يمنع من تقديم العديد من الملاحظات على طريقة أدائهم سواء على مستوى سلامة اللغة التي يتحدثون بها أو طبيعة الأسئلة التي يطرحونها أثناء مداخلاتهم و نقاشاتهم التي أبانت عن عجز في التحضير و نقص بالإلمام بالمواضيع المقترحة للتحليل و الإثراء.

إن كانت فكرة الاستنجاد بصحفي القلم ذكية إلا أنها في الأصل غير مجدية أو لا بحكم أن جل إن لم نقل كل التلفزات كانت تعمل في قطاع الصحافة المكتوبة ثم

تحولت بنفس العنوانين و الأسماء إلى العمل الميديائي التلفزي و كثيرا ما انتقدت الصحافة المكتوبة و العاملين فيها بأنهم بعيدون كل البعد عما يتطلبه العمل الصحفي من تقنيات و فنيات علمية و السبب في ذلك أن العاملين فيه كمحررين و مصورين و مراسلين هم هموة و أصحاب محن و حرف موازية للاستزاق بعيدة كل البعد عن هذا الفضاء الذي يمتاز بالدقة في اختيار الصور و الألوان و الكلمات و الجمل و ترتيبها و أمور عدة يظن أنها شكلية إلا أنها ذات بعد سوسيوولوجي سيميولوجي عميق له أبعاد نفسية بليغة في التأثير على الرأي العام ، و عليه كيف يمكن لمقبل على الغرق أن يستنجد بغريق فهي بهذه الطريقة تقع طائفة القاعدة التي تقول فاقد الشيء لا يعطيه، إن محاولة البحث عن القيمة المضافة هنا هي ضرب من ضروب العبث و الوهم الذي يعتقد فيه النجاة .

6 - برامج و برمجة

إن السياسة التي تعتمدها أي قناة نابعة مما تريده منها و تلك الإرادة نابعة من فلسفة معينة و لتحقيق تلك الرؤيا لأبد من سلسلة من البرامج التي تعكس نظرتها و غالبا ما توضع تلك البرامج في برمجيات دورية تتماشى مع ظروف الزمان و الجمهور المتلقي و طبيعة القناة إذا كانت عامة أو خاصة أو متخصصة في الأساس .

قد كان أكبر تحدي للقنوات الخاصة الجزائرية هو الوقت إذ لديها يوم كامل من البث و لا بد من تغطية هذه الفترة الطويلة ببرامج متنوعة تشمل العديد من الطبوع و الأذواق و الفئات و الشرائح العمرية و الجنسية و الثقافية و الاجتماعية ، إلى حد ما و فقت في ذلك بيئها الكثير من الحصص السياسية التحليلية التي تعالج الساحة السياسية وما فيها من شد و جذب بين الفاعلين فيها وكذلك القضايا و المشاكل المرتبطة بالمجتمع المدني و النقابات و الحريات و ما يرتبط أيضا بالجزائر في بعدها المغربي والإقليمي والدولي ، نافذة بذلك في شعور الجزائريين بسبب جرأتها و جرأة الصحفيين المنشطين لها و الحكمة في إختيار التوقيت المناسب للبث أي وقت الذروة و الطبيعة الحوارية الثنائية لتلك الحصص التي تمتاز بالحماس العاطفي و النقاش العقلاني .

كما استطاعت أن توفق بين الحصص الترفيهية الساخرة كالكسكاشات و الكامييرات الخفية و الحصص الدينية التي تدور حول الفتاوى و تفسير الأحلام و الوعظ

والحصص الطبية التي تدور حول الصحة والوقاية والعلاج من الأمراض كذلك التي تتعلق بالجمال والموضة وما يخص الأطفال كالرسومات المتحركة والحصص الرياضية التي تستهوي الشباب بسبب عرضها لنتائج مباريات الملاعب الأوروبية و دورياتها و رابطتها وكذلك النسوة وما يحبونه من مسلسلات .

في هذه الجمل الإعلامية المصفوفة توجد العديد من الفواصل و النقاط الثابتة كالنشرات الإخبارية والاستراحات الإعلانية والاشهارية التي تشكل قواسم مشتركة ما بين جميع القنوات لأنها بمثابة الهواء الذي يتنفس منه الجميع والذي لا تستمر الحياة أو الوجود الإعلامي إلا به وان استطاعت غيرها أن تجد لنفسها مصادر تمويل من خلال الحصص التفاعلية أو من خلال ما يسمى ببرامج تلفزيون الواقع حيث وضعت أرقام هاتفية تحصل من خلالها على أموال طائلة عن طريق الرسائل القصيرة وهذا ما سبقت إليه بعض القنوات العربية الرائدة .

مما هو محل جدل ونقاش حول القنوات الخاصة في الجزائر، مدى إخفاقها أو نجاحها، فهل هي استطاعت من خلال حصصها وبورترتها وتحقيقاتها معالجة مواضيع كانت في خانة الطابوهات و تفتتح على نخب ذات خلفيات متباينة فكرية وعرقية ونظرية ؟

وهل كان إنزال الميكروفون إلى الشارع ليتكلم عن هموم المواطن ومعاناته اليومية وظروف الحياة الصعبة التي يعيشها، سواء على مستوى الخدمات أو الحقوق مجرد نزول للتقرير والوصف الباهت الفاقد للخبرة المهنية والتحليل الناضج و الصادق والهادف اذ بهذا الأسلوب هو مجرد نافذة للتنفيس لا لصناعة رأي عام واع ومتفتح وفاعل نشط وهذا في المقابل مخالف لواقع الأحداث وحركية المجتمع وحجم الاحتجاجات المتصاعدة يوميا والتي نشير على وعي طبقي آتى بصورة عفوية ذاتية، والسبب أحكام التاريخ الخاضع للحتميات الاجتماعية، فكل ضغط يولد انفجار، وهذه الوسائل لا يراد منها صب الزيت على النار أو القيام بعمل رجال المطافئ وإنما بناء ثقافة تركز العمل التشاركي و التساهمي داخل الفضاء العام والقضاء على الأفكار الانتكالية والابوية والمحاسبة من طرف واحد، كما رأيت بعض تلك الآراء أن أغلب البرامج التي تبث هي ذات طابع ترفيهي أي فاقد لمنطق التوعية والإرشاد و التوجيه والسبب في ذلك

الرهاب والخوف من صاحب القرار، فهو إعلام لا يحمل رهان تشكيل الفضاء العام الذي يسعى إلى عقلنة المسار السياسي للدولة الذي يبرز في علاقة وظيفية مع قيم السيادة والمواطنة (نعيمي وبوحازم، 2014، ص.82).

هذا التحريك إن كانت مركزيته الإعلام العمومي لا بد أن يبتعد عن الديماغوجيا ولا يقتصر عمله على نشاطات وتغطيات لمهام ومراسيم ذات واجهة بروتوكولية ووجهة دعائية، بل يجب ان يكون فضاء عموميا متاحا للموالين و المعارضين وفي موسم الحملات الانتخابية وقبلها، فغالبا ما تعلوا الجناجر بهذا المطلب وهي تشتكي من الظلم في توزيع وتقسيم الوقت.

لقد برهن التلفزيون الجزائري عن احترافية عالية ترسخت مع طول السنين بسبب اللمسات الفنية الواضحة سواء في ابتكار البرامج و في توزيعها على شبكات برمجية مختلفة سواء في رمضان أو في موسم الصيف أو في سائر الأيام الاعتيادية و بالرغم من ظهور الهوائيات و القنوات العربية فهذا لم يمنع الجزائري، من متابعة قناته الأولى بالرغم من امتعاضه الشديد في بعض المرات مما يقدم إلا أنه سرعان ما يعود لها خاصة بعد ظهور قنوات جديدة في الجزائر وإن كانت قانونيا أجنبية، وهذا ما هو ملاحظ في المقاهي والمنازل و دردشات الجميع .

قد كان التلفزيون الجزائري خزاننا بشريا للعديد من القنوات في البلدان العربية وهناك أصبحوا نجوما لهم وزنهم و ثقلهم في تلك المقرات و السبب يرجع إلى حجم الخبرات المتراكم بهذه المؤسسة الذي نقل لهم كما استطاعوا بما لديهم من تكوين علمي متخصص و استعداد قوي للعمل أن يطوروا ذاتهم و ينجزوا أكثر بفضل التحفيزات الموجودة و حرية العمل المتاحة لهم، لكن في الجزائر ترى لمن الغلبة لصاحب السلطة المتهم بتكليف الأفواه أم للمتشبع بفكرة المسؤولية الاجتماعية ؟

7 - رجال الإعلام بين فوبيا السلطة و المسؤولية الاجتماعية

المعرفة أو المعلومة قوة و من يملك القوة يملك السلطة و لعل هذا ما تنبه إليه كبار الشخصيات السياسية القيادية في العالم و هذا ما نلمسه في قول نابليون بونابرت إذ قال ثلاث جرائد خير لي من ألف مدفع و في مقولة لأحد رؤساء الولايات المتحدة

الأمريكية يحدث فيها عن تخييره بين الصحافة و الحكومة يختار الصحافة، لما لديها من القدرة على الضبط و التوجيه كون السياسة في الأخير هي القدرة على التحكم .

أكبر و أغلب البحوث السياسية و السوسيوسياسية و التي تدور في فلكها كالاتصال و الاقتصاد تدور حول مسألتين اثنتين هما القوة و الحق، فالصراع بين منطق القوة و قوة المنطق هو صراع أبدي يجد لكلهما مبررات بعدية على حد فالفريدو باريتو أو قبلية تقع كلها وفق الفهم الماركسي في دائرة الوعي الايديولوجي الزائف الذي يبحث عن حشود أو عن جماهير و من هنا نستطيع فهم الكتابات العلمية أو العلماوية التي قامت بدراسة المتلقي فمنها من رأت فيه مجرد سامع أو شاهد أو قارئ يمكن التلاعب بعقله أو مشاعره لأنه في الأصل كائن عاطفي يفتقد الرشد و الأهلية و هذا الذي وظف في كل من كتابات السوسيوولوجي الايطالي سيبيو سيغل و النفساني غوستاف لوبون (ارمان وماتلار، ص2005، ص34) إلا أن القاضي غابريال تارد (ارمان وماتلار، ص36) وقف ضد هذه الأطروحات مفككا و رافضا إياها فهي برأيه من الماضي بسبب دخول المجتمع عصر الجمهور، فالفرد بإمكانه الانتماء إلى أكثر من مجموعة (سياسية، دينية، مهنية) لأن الوضع الآن مبني على الحرية و الاختيار الشخصي لا على التدفق و الهيجان المدمر كما كان الشأن مع الإعلام النازي و الفاشي الذين كانا ينظران إلى الإعلام من منطلق واحد إذ رأيا فيه فضاء خاص لرجل خاص يمتاز بالكاريزما العالية التي سوف تحقق الخلاص للجميع .

وكل صوت يغرد خارج هذه الأنظمة السياسية و شبيهتها يعرض نفسه للإكراه و الضغوطات و المتابعات القضائية بحكم أن القضاء فيها لا يتمتع بالسلطة المستقلة بل هو ذراع من أذرع السلطة التنفيذية ، كما أن الإكراه لا يأتي من فوق فقط بل من القاعدة أيضاً أي من مجموع مكونات المجتمع، وعلى سبيل المثال قضية الصحفي كمال داود مع الشيخ حمادوش حين أعادت هذه القضية السؤال عن حقوق و واجبات الصحفي داخل الجزائر.

إن مسألة الحقوق و الواجبات مكفولة في الدستور و القانون الجزائري (انظر التعليق رقم 01) فالمادة 36 و 38 و 41 كرسست لحرية الرأي و الإبداع و النشر كحقوق تتيح لأي مواطن تبني و إيداع ما يشاء شريطة أن لا يكون في ذلك إساءة أو قذف أو

مساس بالمقدسات ورموز السيادة الوطنية، هذه الاستثناءات تدخل ضمن دائرة الحدود التي يعاقب كل مخترق لها إما بالتوقيف –أي توقيف عمله لا إدخاله السجن لأن السجن ألغي بحكم التعديلات الأخيرة في قانون الإعلام التي ترتب عليها تغيير في قانون العقوبات - أو الغرامات المالية كمخالفات لا كجرح.

إذا كان الإعلام حق للفرد فهو حق للمجتمع أيضا فيجب الدفاع عن حق الفرد كما يجب الدفاع عن حق المجتمع وعلى ذلك كلما نضج النظام الاتصالي الإعلامي ارتفع المستوى المهني للعاملين فيه وتزايدت الحاجة إلى تحديد هذه القواعد والالتزامات الاجتماعية لرجال الإعلام (رمضان، 2013، ص.372) تلك الضوابط في نظر البعض عبارة عن قيود وإن أعطت مهابة وحرمة للصحفي في حالة ما إذا تعرض إلى فعل مشين من شأنه التقليل من احترامه ومكانته والشاهد تلك المضايقات والتهديدات التي طالت العديد من القنوات بسبب بعض الحصص التي تندرج ضمن الكوميديا السياسية يمكن أن نفسر ذلك وفق مفهوم < البرج الرقابي لميشال فوكو > (ارمان وماتلار، ص.111). وهو ليس كما صاغه كبرج رقابي ضبطي رمزي يكلف به التلفاز ولكن كبرج رقابي قهري شرعي مادي من اختصاص سلطة ضبط النشاط الصحفي وسلطة أخرى تضبط السمي البصري، هنا الإشكال في طبيعة تدخل السلطة التي تأتي كحامي للدولة ككيان وللمجتمع وأفراده وللإعلام ورجاله وعن مدى تطابق أو تعارض تلك التدخلات مع الديمقراطية وأهمها أولى ترسيخ الديمقراطية أولا ثم تمكين وتيسير العمل الاعلامي، هناك من يرى ان الممارسة الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بحركة الإعلام حتى ذهب بعضهم الى وصف الإعلام بأنه المحرك الأساسي لترسيخ مفاهيم الديمقراطية وتنميتها بينما خالف البعض الآخر هذا الرأي وقال ان الديمقراطية هي سبيل نشوء الإعلام وتطور مفاهيمه وإقرار سلطاته المجتمعية (البدراني، 2011، ص.53).

8- الإعلام والتنمية الشاملة

توصل رولد لاسويل الى حقيقة أن من بين وظائف وسائل الإعلام مراقبة البيئة الاجتماعية من خلال جمع المعلومات وتوزيعها كي يتمكن المجتمع من التكيف مع الظروف المتغيرة ومن يرى أن لوسائل الإعلام مهمة أخرى هي زيادة الترابط أجزاء المجتمع في الاستجابة لتحديات البيئة المحيطة به بمعنى خلق رأي عام وطني ، موحد

يساعد الحكومة الديمقراطية على القيام بدورها مثلما تتولى وسائل الإعلام عملية نقل التراث الاجتماعي من جيل لآخر ومن علماء الاتصال والمجتمع من يذهب إلى أن لوسائل الإعلام وظيفة أخرى هي التنشئة الاجتماعية أي تعليم الأفراد الجدد المهارات والقيم والمعتقدات التي يقدرها المجتمع ، كما قال بذلك ولبرن شرام هذا الأمر يعني الدلالة اللازمة على أن الإعلام يمثل سلطة رقابية و تنموية و توجيهية للمجتمع (البدراني، ص.52).

هذه المهام مقدور عليها في ظل وجود أكثر من عشرين قناة فضائية جزائرية إن هي اختارت مساندة وتقوية نهج الاتصال التنموي بتبني الطرق التالية:

1. وضع إستراتيجية اتصالية وطنية واضحة تتضمن الاستغلال الأمثل للإمكانيات و العناصر والأساليب والتقنيات الاتصالية لبناء الفكري للفرد الجزائري و استثمار الوعي لديه بإشراك جميع المؤسسات الاتصالية و الاقتصادية و الاجتماعية بحيث يصبح الاتصال والإعلام جزء من الخطة التنموية.
2. وضع تخطيط إعلامي تنموي وفقا للأسس العلمية المتعارف عليها و التي يمكن ذكر أهمها:

- التعرف على الإستراتيجية التنموية للمجتمع و أهدافها في ظل تقديرات حجم ومصادر الثروة الموجودة في المجتمع مقابل الاحتياجات العامة للأفراد ومتطلباتها.
- تحديد الجمهور المستهدف من العملية الاتصالية (عمال، فلاحين، مهنيين، جامعيين...)
- و التعرف على خصائصه بدقة وتحديد أوجه الاختلاف بين المناطق المختلفة .
- اختيار الوسائل الاتصالية الملائمة للأهداف التنموية المسطرة و طبيعة الجمهور ونوع الرسالة المحضرة .
- إحداث تكامل بين الوسائل الاتصالية المختلفة (سمعي، بصري، مكتوب).
- إعداد إجراءات تنفيذ و مراجعة الخطة و تقويمها.
- التركيز على مقومات النجاح و هي الشمول، التكامل، المرونة، الاستمرارية، التكلفة ويسر الأداء (حجاب، 2001، ص.116).

إن التساند الوظيفي ما بين الخاص و الخاص و الخاص و العام هو شكل من الأشكال الجديدة للعمل الإعلامي المشترك بين كافة الوسائل الإعلامية خاصة و نحن

أمام موجة تشويش تكنولوجية عالمية جذابة لا تعترف بالحدود السياسية للدول ولا الانتماء إلى الوطن بل غايتها التدخل في أمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك (السيد، 2000، ص.71). من خلال إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية للشعوب على نمط الحياة الغربية أي قولبت الإنسان حسب النموذج الذي يراد له أن يكون عليه أي أن يكون مشابها لهم في طريقة تفكيرهم وفي نمط عيشتهم وأفكارهم (السيد، ص.79).

لمواجهة هذا التهديد و الخطر الداهم سعدت العديد من القنوات إلى تأميم برامجها و سن قوانين على شاكلة 60% منتج محلي و 40% منتج أجنبي كما فعل الاتحاد الأوروبي عندما استشعر القوة الإنتاجية الإعلامية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وعلينا نحن أيضا أن نهتم بالركائز التي تبني عليها الهوية أي الدين و اللغة و التاريخ و إيجاد المخرجات أو التخريجات الإعلامية الملائمة لها وفق الإطار المرجعي لحياتنا الاجتماعية ككل فعلى سبيل المثال:

- مرافقة القنوات الجزائرية النشاطات الثقافية و الأدبية بالأخص و كل ما يتعلق بالفكر والموسيقى والفنون الشعبية و الرسم و المسرح و المتاحف التي تبين عمق الشخصية الجزائرية.
 - عملها على ترسيخ السلوكات الاقتصادية للفرد و المجتمع من خلال الإهتمام بالترشيد و الإنفاق و الاستهلاك .
 - تخصيص برامج نوعية تتوجه بالعناية الخاصة للقضايا الاجتماعية كالإهتمام بالمرأة و الشباب و الأمومة و الطفولة و المغتربين و التوعية الصحية و التنمية الزراعية.
 - التركيز على محاربة الفساد و الظلم.
 - بث و نشر ثقافة الأمل و الحب و التعاون لا اليأس و الكراهية و العنف.
- كل هذه الخطوات من شأنها إقحام المواطن في العملية التنموية فبدل أن تدور حوله تدور به و يتحقق ما يسعى بالمشاركة الشعبية في التنمية.

9 - المشاركة الشعبية في التنمية

تعتبر المشاركة ضرورية و استراتيجية لأنها تساهم في المعالجة الفورية لأي طارئ كما لها منافع أخرى فهي تنتقل بالمشاركين من طور الانتفاع و الاستهلاك إلى مرحلة البذل و العطاء ، يدخل فيها مبدأ الحق و الواجب في علاقة تذيب الأنا في الجماعة و المسائلة الغير مجدية، تم تعريف المشاركة على أنها > عملية جماهيرية تتطلب تعبئة جميع المواطنين لها بحيث تصبح مطلبا ملحا يعي كل فرد مسؤوليته المحدودة فيها و يدرك حقوقه المؤكدة < (العسل، 1996، ص.197).

إن الإحساس بالمسؤولية لن يكون فردي بل سيكون جماعي كما أن الجماعة ستدرك النفع الذي عاد عليها كمردود لتظافر جهودها ، هذا الجهد يستحسن استغلاله ضمن برامج التنمية و مخططاتها التي تقدمها الحكومات من خلال وسائل الإعلام، لأن عدم استغلال هذه الطاقات الخاملة سيزيدها خمولا لأنها ستشعر أنها غير مجدية بل أكثر من ذلك تشعر بالتناسي و الإغتراب هذه الحالة تعرقل عملية التنمية و تطورها و ازدهارها داخل أي مجتمع (كعباش، ص. 35)، و على النقيض من ذلك فإن التجارب الأخرى التي صاغت برامجها و مخططاتها التنموية إبتداءا من التصميم إلى التشغيل إلى التقييم و التعديل عولت في ذلك على شركاء بسطاء و هم من الطبقات الدنيا بغض النظر عن فشلها أو نجاحها إلا أنها أرست علاقة متينة أساسها الثقة و التحلي بالمسؤولية (كعباش، ص. 35)، زيادة على اكتساب الخبرات ما من تجربة بشرية رائدة و ما من حضارة إنسانية خالدة إلا و كان الأهالي وراء رقيها لأنهم يعرفون مشاكلهم و إحتياجاتهم بعيدا عن الخطابات السياسية و الوعود البراقة و هم لا يجيدون الكلام بقدر ما يجيدون الفعل لأنهم يسعون لحد مشاكلهم و إشباع إحتياجاتهم بكل تفران (كعباش، ص. 204).

خاتمة

أكبر و أعظم الدول المتطورة قائمة بما يقدمه مواطنوها من إنتاج فردي يساهم في رفع قيمة الدخل القومي الذي ينعكس عليهم جماعات وفرادى بالأمن و الاستقرار و الرفاه وهذا كله يزيد من قوة ترابطهم و تماسكهم أمام الطوارئ من الأحوال وهذا يدل على القدرة على الثبات و الثقة العالية بالنفس .

كل هذا لم يأتي من فراغ وإنما بتلاحم جميع القوى واللبنات المكونة للمجتمع على مستوى القاعدة أو القمة أو معا ومما زاد هذا التقارب هو وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، التي أربكت القديمة أو التي قبلها ببضع سنين حيث جعلت الاطلاع على الخبر والوصول إلى المعلومة ممكن وبأسر وياخس الأثمان دون مراجعة أو صناعة .

بل زاحم ونافس رجال الإعلام والسياسة وأخرجهم بفعل ما توفره من حرية في إبداء الرأي والتعليق فبعدما كان لدينا سلطة رابعة أصبح لدينا سلطة خامسة ، هي سلطة العالم والمسارح الافتراضية التي أرسدت لثقافة وقيم وممارسة جديدة ولرأي عام يمتاز بالانسجام والتشابه في العديد من المتغيرات شاقا أبعادا وأفاقا أخرى للديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان والتنمية .

هذا الوضع ككل جعل مراكز القوى الكلاسيكية تراجع حساباتها وتنخرط محافظة على أرصدها التاريخية في الشبكة العنكبوتية كما فعلت مثلا كبرى القنوات العالمية بتوفير البث المباشر على الانترنت وتحول الصحف المكتوبة إلى صحف الكترونية .

حالة التكيف والتماثل كانت حتمية اقربها مبدأ التكامل الوظيفي وهو في أفضل حالاته فإن كان هذا هو النموذج الناجح فأى محاولة لمحاكاته لا بد أن تكون صادقة من صاحب السيف والقلم وجميع الشركاء الاجتماعيين.

التعليق رقم 01:

القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008، فصل جيدا قانون الإعلام لسنة 2012 في بابه السادس المعنون مهمة الصحفي وأدب وأخلاقيات المهنة في 18 مادة الحقوق المتعلقة بالتزود بالمعلومات والأخبار من الهيئات والمؤسسات والإدارات والحالات التي يمنع فيها، والملكية الفكرية والسرايمية وكل ما يجب أن يتمتع به وما يحظر منه وعليه.

المصادر والمراجع

- ارمان، وميشال، ماتلار. (2005). تاريخ نظريات الإتصال. تر:نصرالدين لعياضي والصادق رابح، بيروت: المنظمة العربية لنشر.

- البدراني، فاضل محمد. (2011). الأخلاقيات و الإعلام. مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 50 – 66.
- الجوهري، عبد الهادي وآخرون(د.ت). دراسات في التنمية الاجتماعية: مدخل إسلامي، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.
- السيد، مصطفى أحمد عمر. (2000). الإعلام و العولمة و التأثير في المستهلك. مجلة المستقبل العربي، العدد 256، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 71 - 89.
- العسل، إبراهيم. (1996). التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج وتطبيقات. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.
- الكاشف، علي. (1985). التنمية الاجتماعية مفاهيم وقضايا، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- بوزيان، عبد الغاني(د.ت). إستخدامات الشباب الجزائري لبرامج الثقافية التلفزيونية للقناة الأرضية والإشباع المحققة لها، مذكرة ماجستير غير منشورة، عنابة: جامعة باجي مختار.
- حجاب، محمد منير. (2001). الإعلام والتنمية. القاهرة: دار الفجر.
- رمضان، عبد المجيد. (2013). مفهوم المسؤولية الاجتماعية: قانون الإعلام الجزائري نموذجاً. مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، ص ص 365 – 377.
- عزي، عبد الرحمن. (2005). الإعلام وتفكيك البنية القيمية في المنطقة العربية: قراءة معرفية في الرواسب الثقافية. تونس: دار النشر المتوسطية.
- عزي، عبد الرحمن. (2011). حفريات في الفكر الإعلامي القبيحي: مالك بن نبي، النورسي، الورتلاني، من تسو. تونس: الدار المتوسطية للنشر.
- كعباش، راجح. (2007). سوسيولوجيا التنمية، قسنطينة: مختبر علم اجتماع الاتصال.
- محمد شطاح، إشكالية الهوية و الحوار مع الآخر في الفضائيات العربية "دراسة حالة Canal Algérie و الجزائرية الثالثة من ص 432 الى ص 444" ص 424، مقال منشور في www.univ-
skikda.dz/doc/site/Revus_SH/article22pdf, فس 01 نوفمبر 2015 على الساعة 15:42 .
- نعيبي، مليكة. وبوحازم، نوال. (2014). القنوات الفضائية الخاصة ودورها في تشكيل المجال العمومي: دراسة ميدانية على تمثلات شباب مدينة معسكر. مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية، العدد 06، ص ص 75 – 92.